

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لوزير المالية

مارس 2016

ملخص تنفيذي

بالنسبة للتطورات الاقتصادية المحلية ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر مارس ليصل إلى 301.85 فلساً بحلول نهاية الشهر أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.52%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك 300.3 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 302.1 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 300.3 فلساً. كذلك ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر مارس ليصل إلى 341.6 فلساً بنسبة ارتفاع 4.6%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته عند 326.6 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو مستواه في نهايته، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 326.6 فلساً. من جانب آخر ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال شهر مارس ليصل إلى 433 فلساً وبنسبة ارتفاع 3.5%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغ سعره 418.5 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه الجنيه خلال الشهر هو 434.6 فلساً، أما أدنى مستوى له خلال الشهر فكان هو سعر البداية أي 418.5 فلساً.

انخفض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) في السوق المحلي بنسبة 0.61% في شهر يناير ليصل إلى 34.18 مليار دينار، بينما سجلت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.3% إلى 29.21 مليار دينار، وانخفضت ودائع العملات الأجنبية بنسبة أكبر بلغت 1.67% إلى نحو 3.53 مليار خلال شهر يناير. كذلك انخفضت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في شهر يناير بنسبة 0.33% حيث وصلت إلى نحو 33.1 مليار دينار. وانخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال شهر يناير بنسبة 2.11% عن شهر ديسمبر الماضي، وانخفضت القروض الشخصية بنسبة 0.43% في شهر يناير عن الشهر السابق لتصل إلى 13.78 مليار دينار، كما ارتفعت جملة موجودات البنك المركزي بنسبة 2.8% إلى نحو 8.1 مليار دينار. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة فقد بلغت 0.9% لأجل شهر واحد و 1.1% لأجل ثلاثة أشهر و 1.33% لأجل ستة أشهر و 1.55% لأجل 12 شهر.

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً خلال شهر مارس بنسبة 0.41% حيث وصل مع نهاية الشهر إلى 5228.75 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0.43% إلى 359.82 نقطة، وارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 1.13% إلى 850.5 نقطة. وكانت المؤشرات قد شهدت تقلبات كبيرة خلال شهر مارس متأثرة بعدة متغيرات، إلا أن ذلك لم يمنع المؤشر من التماسك الإقبال على شراء الأسهم القيادية وخصوصاً في القطاعين المالي والعقاري، وانخفض المؤشر بعد ذلك بما يقارب 40 نقطة. من جانب آخر وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية لعام 2015 حتى نهاية الأسبوع الثالث أي في 24 مارس إلى

نحو 130 شركة، تمثل ما نسبته 69.15% من مجموع الشركات المدرجة في السوق الرسمي والبالغة 188 شركة، محققة حوالي 1.55 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 1.94% عن نتائج نفس الشركات للعام المالي 2014، والتي بلغت آنذاك 1.52 مليار دينار تقريباً.

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك عند 139.7 في شهر فبراير 2016 (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي 2007 = 100)، نظراً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار مجموعتين من السلع والخدمات وانخفاض في ثلاث مجموعات في حين استقر معدل تضخم لسبع مجموعات.

بالنسبة للتطورات الإقليمية، استعرض تقرير مؤسسة أولير هيرمس للبحوث الاقتصادية عن مملكة البحرين نقاط القوة في اقتصاد المملكة لتشمل تنوع الاقتصاد بالإضافة إلى المركز المالي، فضلاً عن وضعها كمركز أعمال إقليمي يتصف بمكانة دولية، ودعم المملكة من بقية دول مجلس التعاون لا سيما المملكة العربية السعودية، والدخل المرتفع. أما أهم نقاط الضعف فهي عدم الاستقرار الإقليمي، ارتفاع الاعتماد على النفط رغم التنوع النسبي، وضعف في قواعد المعلومات والشفافية. ويتوقع التقرير أن يصل معدل النمو عام 2016 إلى حوالي (3.5%).

بالنسبة لسلطنة عمان يعرض التقرير أهم مواطن القوة والتي تتمثل في الموارد النفطية وموارد الغاز، والأصول الأجنبية، ومستويات منخفضة من الديون الخارجية وما يترتب عليها من انخفاض مدفوعات الدين، وتغطية واردات قوية، وشعبية النظام السياسي، وعلاقات إقليمية، ودولية جديدة. أما أهم مواطن الضعف فتشمل محدودية تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على التغيير، وارتفاع الاعتماد على النفط والغاز (70% من الصادرات النفطية)، ومحدودية عمر الاحتياطيات النفطية المؤكدة (حوالي 15 سنة)، وحصة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق. ورغم التوجه لاستمرار الإنفاق الحكومة ودعمه للنشاط الاقتصادي، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي ستنحصر للانخفاض. وتعتبر "رؤية عمان 2020" هي البرنامج المتبع لغرض التنويع بعيداً عن النفط. ويركز البرنامج على الخصخصة، والتصنيع. ويهدف إلى رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (81%) عام 2020

أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة يؤكد التقرير أن القوة المالية، والتنويع، قد ساهما في تخفيض آثار انخفاض أسعار النفط على الدولة، أما أهم عوامل القوة فتتضمن مجتمع مستقر يتمتع بقواعد مستقرة للنجاح، ووفرة من الموارد الطبيعية، وأصول استثمارية ضخمة في الخارج، واقتصاد متنوع نسبياً، وحرية ممارسة أعمال وجو تجاري، ووضع موازنة وحساب جاري حسن، رغم انخفاض أسعار النفط، وتعاون إقليمي مع بقية بلدان مجلس التعاون. أما نقاط الضعف فتتمثل في تأثر الاقتصاد بشكل أو بآخر بانخفاض أسعار النفط، واعتماد كبير على الأسواق العالمية والإقليمية، ومساهمة سياسة ثبات سعر الصرف في تحييد السياسة النقدية، وعدم استقرار إقليمي، مع ندرة المعلومات. ويرى التقرير بأن آفاق النمو لا زالت إيجابية رغم انخفاض أسعار النفط. حيث يعوض النمو غير النفطي نظيره النفطي، ويتوقع التقرير نمواً للناتج المحلي الإجمالي عام 2016 بحدود (4.5%).

عُقد في مركز بروكنجز Brookings Institution، الدوحة، حلقة حوار حول انخفاض أسعار النفط والضرائب بدول مجلس التعاون والذي أكد على أن تطورات أسعار النفط نحو الانخفاض قد سببت هذه المرة اهتماماً خاصاً بأهمية الإصلاح، وإعادة النظر بالعديد من السياسات لا سيما الضرائب. كما أكد المشاركون على التطورات التكنولوجية التي ساهمت بزيادة عرض النفط الصخري، وبارتفاع أسعار النفط سابقاً، التي جعلت من استخدام هذه التكنولوجيا أمراً مقبولاً من الناحية المالية، وأن تكنولوجيا الإنتاج الصخري قد لا ترتبط بالولايات المتحدة أساساً، بل قد تنتشر دولياً: كندا، روسيا، الأرجنتين، واحتمال استراليا.

كما تناولت الحلقة أربعة محاور للإصلاح وهي ترشيد الدعم، وإصلاح المؤسسات الحكومية وجعلهم أكثر كفاءة، وتوسيع مصادر الدخل بعيداً عن النفط والغاز، وتنمية مصادر الإيرادات ولا سيما الضرائب، مثل ادخال ضريبة القيمة المضافة (التي تستخدم في حوالي 158 بلداً).

بالنسبة للتطورات الاقتصادية العالمية، تمثلت أهم التطورات في سوق النفط العالمية في تعافي أسعار النفط الخام على وقع تقديرات متفائلة، حيث أضاف سعر برميل الخام القياسي العالمي مزيج برنت في السوق الفورية خلال شهر مارس زيادة بلغت 2.69 دولاراً أمريكياً أي ما نسبته 7.9%. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تصل الأسعار إلى 80 دولاراً للبرميل بحلول 2020، وأن يبلغ إنتاج النفط الأميركي مستوى قياسي مرتفعاً عند 14.2 مليون برميل يومياً بحلول 2021. وإن كان بعض المحللين يختلف مع توقعات الوكالة بشأن سرعة انتعاش سعر النفط. وفي 11 مارس جاء التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية حيث رأى ان "موجة الهبوط في السوق ربما تكون قد بلغت منتهاها". كما ذكرت الوكالة أنها تعتقد أن الإنتاج من خارج أوبك سينخفض بواقع 750 ألف برميل يومياً في 2016 مقارنة مع 600 ألف برميل يومياً في تقديراتها السابقة.

أشارت منظمة أوبك في تقريرها الدوري الصادر في 18 مارس أن أسعار سلة خامات دول أوبك قد فقدت على مدى 12 شهراً المنتهية في ديسمبر 2015 نحو 6.86 دولار بسبب وفرة المعروض من النفط من ناحية والإشارات الواضحة عن تراجع معدل النمو في الصين. وخلال الفترة ذاتها فقد خام برنت 7.30 دولار وفقد خام غرب تكساس الأمريكي 5.60 دولار. وأوضح التقرير أن توقعات معدل النمو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أوروبا ظلت ثابتة في حدود 2 في المائة خلال 2015 وقد تظل ثابتة بنسبة 2.1 في المائة خلال 2016. وأشار إلى أن النمو الاقتصادي في الصين كان 6.8 في المائة خلال 2015 ومن المنتظر أن يكون 6.4 في المائة خلال 2016. وبالنسبة للهند ظل النمو ثابتاً في حدود 7.3 في المائة خلال 2015 ومن المتوقع أن يكون في حدود 7.6 في المائة خلال 2016. وتوقع أن يكون ارتفاع الطلب على النفط خلال 2016 سيكون في حدود 1.26 مليون برميل بحيث سيكون 94.17 مليون برميل في اليوم.

أما فيما يتعلق بإمدادات النفط العالمية من خارج أوبك خلال العام 2015، أشارت المنظمة إلى أنها ارتفعت بمعدل 1.23 مليون برميل في اليوم نظراً لتحسن أكثر مما كان متوقفاً في كل من الولايات المتحدة وكندا والنرويج وروسيا. وقدر تقرير المنظمة الطلب على خامات أوبك خلال

العام 2015 بنحو 29.9 مليون برميل في اليوم بزيادة 0.2 مليون برميل مقارنة بعام 2014. وأشار التقرير إلى أن توقعات المنظمة بشأن الطلب على خامات أوبك خلال العام 2016 هي في حدود 31.6 مليون برميل في اليوم أي أكثر من عام 2015 بنحو 1.7 مليون برميل في اليوم.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة انخفض الرقم القياسي للأسعار في الولايات المتحدة بنسبة 0.2% في شهر فبراير وفقا للبيانات المعدلة موسميا، أما على أساس سنوي فقد ارتفع معدل التضخم بنسبة 1% خلال الاثني عشر شهرا السابقة. من جانب آخر تمكن سوق العمل في الولايات المتحدة من فتح 215 ألف فرصة عمل في مارس، بينما ارتفع معدل البطالة بصورة هامشية من 4.9% في فبراير إلى 5% في مارس. وقد تركزت عمليات فتح الوظائف الجديدة في قطاع تجارة التجزئة والإنشاءات والرعاية الصحية، في الوقت الذي اغلقت فيه وظائف في قطاعي التصنيع والتعدين. كذلك تراجعت أسعار المنتجين للسلع النهائية في فبراير بمعدل 0.2%، وكانت أسعار المنتجين قد تزايدت بنسبة 0.1% في يناير، بعد تراجع بنسبة 0.2% في ديسمبر. أما على أساس سنوي فلم يتغير الرقم القياسي للمنتجين خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في أوروبا تراجع معدل البطالة في منطقة اليورو (19 دولة) في فبراير 2016 الى 10.3% وذلك بالمقارنة بمعدل 10.4% في يناير، وبالمقارنة مع فبراير 2015، حيث كان معدل البطالة 11.2%. ويعد هذا المعدل أقل معدل للبطالة في منطقة اليورو منذ أغسطس 2011. أما بالنسبة لمنطقة الاتحاد الأوروبي (28 دولة) فقد ثبت معدل البطالة عند 8.9% في فبراير 2016، وبالمقارنة مع فبراير 2016، فقد بلغ معدل البطالة 9.7%. ويعد هذه المعدل أقل المعدلات المسجلة للبطالة في المنطقة منذ مايو 2009. كما تراجع الرقم القياسي لأسعار المنتجين في منطقة اليورو في يناير 2016 مقارنة بشهر ديسمبر 2016 بمعدل 0.1% في كل من منطقة الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. وبالمقارنة مع ديسمبر الماضي فقد تراجعت أسعار المنتجين بنسبة 0.8% في كل من منطقة الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. من جانب آخر بالمقارنة مع يناير 2015، فقد تراجعت أسعار المنتجين بنسبة 2.9% في كلا المنطقتين.

من جانب آخر ارتفع معدل النمو الحقيقي في منطقة اليورو بنسبة 0.3% وبنسبة 0.4% في منطقة الاتحاد الأوروبي في الربع الرابع، وذلك مقارنة بالربع السابق. وبالمقارنة مع نفس الربع في العام السابق، فقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 1.6% في منطقة اليورو، وبمعدل 1.8% في الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد أن حققت المنطقتان نموا حقيقيا بمعدل 1.6% و 1.9% على التوالي في الربع الثالث من العام الماضي. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة فقد تزايد النمو بمعدل 0.3% في الربع الرابع بعد أن بلغ 0.5% في الربع السابق. كما استمرت معدلات التوظيف في الارتفاع حيث ارتفعت أعداد العاملين الذين تم توظيفهم بنسبة 0.3% في الربع الرابع من 2015 في منطقة اليورو وبنسبة 0.1% في الاتحاد الأوروبي، وذلك مقارنة بالربع السابق، حيث تزايدت معدلات التوظيف بنسبة 0.3% في كلا المنطقتين. وبالمقارنة مع

العام السابق، فقد تزايد معدل التوظيف في ذات الربع بنسبة 1.2% في منطقة اليورو، وبنسبة 1% في الاتحاد الأوروبي. ووفقا للإحصاءات فقد بلغ عدد العاملين الذي يعملون في الاتحاد الأوروبي 229.9 مليون عامل، منهم 151.9 مليون عامل في منطقة اليورو. كما استمر معدل التضخم في منطقة اليورو في النطاق السالب، حيث بلغ -0.2% في شهر فبراير بالمقارنة بمعدل 0.3% في يناير من ذات العام. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد دخل معدل التضخم النطاق السالب أيضا بنسبة -0.3% مقارنة بمعدل تضخم موجب في يناير 2016 بلغ 0.3%.

وأخيرا فقد أظهر تحليل مكونات الانفاق الحكومي في الاتحاد الأوروبي وفقا لوظائف الانفاق في 2014 عن أن الانفاق على الحماية الاجتماعية قد بلغ 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي، وقد مثل أهم جوانب الانفاق العام للحكومات في هذا العام. حيث بلغت نسب الإنفاق على الصحة 7.2% وعلى الخدمات العامة وخدمة الدين العام 6.7%، وعلى التعليم 4.9%، وعلى الشؤون الاقتصادية 4.2%، وعلى الأمن الداخلي 1.8% وعلى الدفاع 1.3%.

بالنسبة لأهم التطورات الاقتصادية في الصين فقد أظهر تقرير النمو في الصين عن الربع الأول من عام 2016 عن تباطؤ النمو إلى 6.7%، متوافقا مع معظم التوقعات بتراجع النمو في الصين، ويعد هذا المعدل للنمو أقل المعدلات منذ الربع الأول في 2009، عندما تراجع معدل النمو إلى 6.2% مع انطلاق الازمة المالية العالمية. من جانب آخر فقد اظهر التقرير أن معدل النمو السنوي انخفض عن معدل النمو السنوي للربع السابق الذي بلغ 6.8%.